الأمم المتحدة

DP/2014/9

Distr.: General
29 April 2014
Arabic
Original:

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤
٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، جنيف
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤
(٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج والشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤

ثالثا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ١٠

رابعا – التعاون فيما بين بلدان الجنوب ١٥

خامسا – التقييم ١٧

تاسعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ١٨

عاشرا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٩

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا – بيان المدير التنفيذي والتقييم ٢٠

سابعا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٨

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

270514 270514 14-03702X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان المدير التنفيذي ٢٩

الجزء المشترك

ثامنا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات ٣١

حادي عشر- الزيارات الميدانية ٣٤

المرفق: تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية الأولى لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود وأعرب عن شكره للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بأعمال المجلس في عام ٢٠١٣. وهنأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

٢ - ووفقا للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٤:

الرئيس:	سعادة السيد بيتر طومسون	(فيجي)
نائب الرئيس:	السيد جوناثان فييرا	(إكوادور)
نائب الرئيس:	السيد بويان بيليف	(بلغاريا)
نائب الرئيس:	السيد فينسنت (هيرليهي)	((أيرلندا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد توفاكو ناثانيال مانونغي	(جمهورية تترانيا المتحدة)

٣ - وقد أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (DP/2014/1 و Corr.1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/CRP.1) كما وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٤.

٤ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ في الوثيقة DP/2014/2، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٩/٢٠١٤ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤	٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤:	٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج والشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦ – شكرت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على التزامهم وما قدموه من دعم طوال عام ٢٠١٣،كما هنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثا لعام ٢٠١٤. وقد بُثت الدورة مباشرة على الشبكة العالمية، وأبرزت مديرة البرنامج، في فيلم قصير، عمليات تنمية ناجحة من مناطق مختلفة بفضل مبادرات التعاون الإنمائي التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المملوكة وطنيا والقائمة على الطلب.

٧ – واستشرافا للمستقبل، أبرزت مديرة البرنامج أن سنة ٢٠١٤ تُعد سنة حاسمة للمنظمة، حيث بدأت فيها تنفيذ خطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وهي الركيزة الرئيسية لجهودها الرامية إلى جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر فعالية وكفاءة. وأشارت إلى الخطوات المتخذة لتضمين الخطة في جميع مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك في البرامج العالمية والإقليمية والقطرية الجديدة.

٨ – وأكدت على أن من العناصر الرئيسية في جهود المنظمة كيما تكون أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر فعالية وكفاءة عملية الاستعراض الهيكلي التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في المقر وفي مراكز الخدمة الإقليمية. وأن الهدف الشامل للتغيير الهيكلي هو جعل البرنامج أكثر ملاءمة للغرض حتى يمكنه تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتحقيق أفضل استفادة من الموارد المعهود بها إليه.

٩ – وتكلمت مديرة البرنامج عن أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث يُسهم البرنامج بخبرته في التفكير الإنمائي والممارسة الإنمائية، مستفيدا من منظورات شعوب العالم في المناقشة، عن طريق القيام بمبادرات مثل المشاورات العالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والدراسة الاستقصائية المعنونة ”عالمي“. وأبرزت أيضا أهمية إحراز تقدم في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأكدت على أن البرنامج الإنمائي يُقدم دعمه الكامل لمؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي سيعقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٠ – واغتنمت مديرة البرنامج الفرصة لإطلاع أعضاء المجلس على المستجدات بشأن دور البرنامج الإنمائي في الاستجابة للأزمات الجارية في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى،

وسورية، فضلا عن إعصار يولاندا في الفلبين وفي مساعدة السكان المتأثرين بهذه الأزمات. وسلطت الضوء على التزام البرنامج الإنمائي بدعم جهود البلدان في عمليات بناء السلام والإنعاش المبكر وبناء القدرة على التكيف وتعبئة القدرات حيثما يتطلب الأمر ذلك، مع التركيز على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفي البرنامج من الأخطار الأمنية الشديدة.

١١ - وختاما، سلطت مديرة البرنامج الضوء على الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي لتعزيز الشفافية والمساءلة، وهو ما تجلى في: حصوله على أعلى مرتبة فيما يتعلق بالكشف العام بين المنظمات المتعددة الأطراف لالتزامه بالشفافية، ومن قبل المنظمة غير الحكومية ''أنشر ما تستطيع تمويله'' (Publish What You Fund)؛ ونجاحه في السنة الأولى لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتلقيه رأيا غير مشفوع بتحفظات لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، كررت تأكيدها على التزام المنظمة القوي، وأشارت إلى الانجازات الأخيرة: إطلاق إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة بشأن ''توحيد الأداء''، وإنشاء صندوق ''تحقيق النتائج معا''، وتقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على نطاق المنظومة.

١٢ - واتفق أعضاء المجلس على أن عام ٢٠١٤ يُعد عاما حاسما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث بدأت فيه تنفيذ خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وانخرط في تقديم الدعم لتوجيه المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لتحقيق مواءمة الخطة الاستراتيجية الجديدة مع مبادئ ومضمون الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، المتضمنين في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقيد بأولوياته الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١٣ - وأكدت الوفود على أهمية الشفافية والمساءلة وضرورة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بموافقة تامة من البلدان المستفيدة من البرامج، ووفقا لمبدأ الملكية الوطنية، اهتداء بالأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وأعربت عن رغبتها في إبقائها على علم بعملية التغيير الهيكلي لضمان تحقيقها للغرض منها وهو تعزيز أداء البرنامج الإنمائي وجعله أكثر كفاءة وفعالية.

١٤ - وأبرز أعضاء المجلس قلقهم المستمر بشأن الاختلال القائم بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)، فشددوا على أهمية تعريف وتنفيذ مفهوم ''الكتلة الحرجة للموارد''، المشار إليه في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والذي اعتبروه أساسيا لنجاح الخطة الاستراتيجية.

١٥ - وتطرق أعضاء المجلس لبنود جدول الأعمال الرئيسية المطروحة للمناقشة، والتي يجري تناولها أدناه باستفاضة أكبر، ومنها: استراتيجية المساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛ والبرامج العالمية والإقليمية؛ ومبادرة مواءمة البرامج القطرية للوكالة وتبسيط عملية الموافقة عليها؛ ورأي مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي غير المشفوع بتحفظات للسنة الثالثة على التوالي؛ وأعمال مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتعزيز البرنامج الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ورعايته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - وأعرب المجلس عن سروره لتعميم المنظور الجنساني في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشدد كثير من أعضائه على الصلة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على الفقر ومبدأ الشمول. وشجع أعضاء المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الدعوة إلى إيلاء الاهتمام الواجب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشددوا على أهمية تعميم مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - وأكدت مديرة البرنامج للمجلس، في ردها، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل اطلاع المجلس على التقدم المحرز على جميع الجبهات، بما في ذلك الاستعراض الهيكلي. وأضافت قائلة إن البرنامج سيواصل تقديم الدعم لعملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاستفادة من آراء الشعوب في أنحاء العالم. وقالت إن البرنامج يُشارك بالفعل في شراكات ذات شأن مع القطاعين العام والخاص على السواء وداخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك من خلال الاتفاق العالمي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع التركيز في الوقت ذاته على التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي عام ٢٠١٥.

١٨ - وأكدت مديرة البرنامج على أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة يظلان الأولويتين الرئيسيتين للمنظمة، مع التركيز على اللامساواة التي تُعاني منها الفئات الضعيفة والنساء والفتيات والأطفال وذوو الإعاقة في حالات التنمية والأزمات على السواء. وأضافت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم تماما بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما تدل على ذلك الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وبالمثل، يُعد البرنامج الإنمائي داعما قويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من خلال استضافته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والأعمال التنفيذية الخاصة به الرامية إلى تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي وتقاسم النجاحات. واستجابة للشواغل التي أثارتها الدول الجزرية الصغيرة النامية، طمأنتها مديرة البرنامج بشأن التزام البرنامج الإنمائي بتقديم الدعم لها من أجل تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة.

١٩ - وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، أبرزت مديرة البرنامج التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ القرار ٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وقالت إن أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة قد وضعوا إطارا للرصد للمساعدة على تعقب التقدم المحرز، مما يكفل اتباع نهج شامل مُبسط قائم على الأدلة. وفيما يتعلق بالكتلة الحرجة، قالت إن البرنامج الإنمائي سيعمل مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى فهم تام لما تريده المجموعات الإقليمية ورسم الطريق للمستقبل. وفيما يتعلق بالأمن، قالت إن المنظمة في حاجة إلى الاستفادة من المبلغ المقترح للتمويل الإضافي البالغ ٣٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأمنية المتغيرة بسرعة، وستُبلغ المجلس باستخدام ذلك المبلغ خلال استعراضات منتصف المدة للميزانية.

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠ - قدم المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير مديرة البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٣ (DP/2014/3) واستراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2014/4، والمرفقات).

٢١ - ورحب أعضاء المجلس بتقرير مديرة البرنامج وباستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأعربوا عن تقديرهم لتأسيس الاستراتيجية على تحقيق النتائج وعلى المواءمة مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومنطلقاتها. وأعربوا عن سرورهم لإدراج الدروس المستفادة من الاستراتيجية السابقة في الاستراتيجية الجديدة. وأكدوا على الصلة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة. كما أعربوا عن سرورهم لتعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة البرنامج الإنمائي وأكدوا على أهمية ذلك، وأعربوا عن تقديرهم لقيادة البرنامج الإنمائي للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن تحظى مسألة المساواة بين الجنسين باهتمام بارز في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٢ - وفيما يتعلق باستراتيجية المساواة بين الجنسين السابقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، أشادت الوفود بإنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات تركيزه الأربعة، وأشارت إلى أن المنظمة تتمتع بوضع يتيح لها تعزيز القدرات والسياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وقالت الوفود إنها تنظر إلى تركيز الاهتمام على المشاركة السياسية للمرأة وانخراطها في عملية الإنعاش بعد انتهاء الصراع باعتباره تطورا إيجابيا.

٢٣ - وأفادت الوفود أنها تعتبر اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية آلية رقابة جيدة فيما يتعلق باستراتيجية المساواة بين الجنسين. وأعربت الوفود عن سرورها لأن البرنامج الإنمائي واليونيسيف قد وضعا المذكرة الإرشادية بشأن مؤشر المساواة بين الجنسين، وأعربت عن الارتياح إذ علمت أن ٣٢ مكتبا قطريا قد تقدمت للحصول على خاتم الأداء الجيد في مجال المساواة بين الجنسين. وأضافت أنها تتطلع إلى نتائج عملية منح الشهادات بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وشجعت البرنامج الإنمائي على تمكين الموظفين من إجراء تحليلات جنسانية وتقييم الأثر الجنساني في البرمجة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة، أيد المجلس تأييدا تاما استمرار الجهود المبذولة لتعميم المنظور الجنساني من خلال اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، واستخدام المؤشر الجنساني وخاتم المساواة بين الجنسين. وأضاف أن هناك موافقة عامة على الاقتراح الداعي إلى تخصيص ١٥ في المائة من الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك تخصيص ١٥ في المائة على الأقل لعملية بناء السلام. وشدد الأعضاء على ضرورة بناء القدرات على الصعيد القطري، وأعربوا عن موافقتهم على الخطة الرامية إلى تنصيب مستشارين للشؤون الإنسانية (مجموعهم ٧٠ مستشارا) في المكاتب القطرية التي لها حجم معين، مع تقاسم الخبرة الإقليمية في المكاتب الصغيرة. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة كفالة تخصيص الموارد على الصعيد القطري على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتشاور مع البلد المستفيد من البرنامج.

٢٥ - ورحبت وفود بالمقترح الداعي إلى إنشاء صندوق استئماني مستقل للمساواة بين الجنسين يُركز على البرامج المشتركة ولكن بعضها تشكك في جدواه، حيث أنه يتعارض، فيما يبدو، مع تعميم المنظور الجنساني ويمكن أن يُفضي إلى تجزئة التمويل. وطلبت الحصول على معلومات بشأن ذلك المقترح، وشجعت البرنامج الإنمائي على تعزيز رصد النفقات ذات الصلة بالقضايا الجنسانية لكفالة تخصيص موارد كافية من التمويل الأساسي والتمويل المخصص.

٢٦ - وطلب عدد من الوفود معلومات عن الكيفية التي يعتزم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتبع وتقييم التقدم المحرز خلال دورة السنوات الأربع، وشددت تلك الوفود على أهمية إدراج الدروس المستفادة من التقييمات. وذكر بعض الوفود أن تقديم التقارير عن الاستراتيجية يجب أن يتم وفقا لمجموعة قوية من المؤشرات التي تتواءم مع المؤشرات الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. واقترحت تلك الوفود أن يتم تقديم تلك التقارير بالترادف مع التقرير السنوي لمديرة البرنامج الذي يُقدم في الدورة السنوية، وذلك لكفالة المواءمة.

٢٧ - وحرص المجلس على معرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للامتثال لمقتضيات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وطلب معلومات عن تقييم الأساس لخطة العمل الذي أجري في عام ٢٠١٣. وشددت الوفود على الدور المهم الذي يقوم به البرنامج الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكفالة تقسيم واضح للعمل عبر منظومة الأمم المتحدة، وفقا للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وأعربت تلك الوفود عن سرورها لتعاون المنظمة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

٢٨ - وشددت الوفود على أهمية القيادة السياسية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي الجهود المبذولة للتغيير السلوكي، وطلبت معلومات عما يقوم به البرنامج الإنمائي من أجل تعزيز القيادة فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية. وأعربت عن بعض القلق إزاء الفروق القائمة في المساواة بين الجنسين على مستوى الإدارة المتوسطة؛ وطلب المجلس معلومات عن التدابير التي تتخذها المنظمة لمعالجة هذه المسألة.

٢٩ - وأشار المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رده، إلى أنه على الرغم من أن أهداف تحقيق المساواة بين الجنسين أهداف طموحة يتطلب الأمر من البرنامج الإنمائي القيادة عن طريق القدوة. فأولا وقبل كل شيء، ستوفر المنظمة إبلاغا أفضل وأكثر تواترا مؤسسا على مبادئ الشفافية والمساءلة. ويشمل ذلك إجراء تقييم نهائي مستقل في نهاية الدورة. ويتطلب تحقيق الأهداف إقامة شراكات وثيقة مع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وإرادة سياسية قوية من جانبها. وأضاف أنه فيما يتعلق بالامتثال لخطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد استوفى البرنامج الإنمائي جميع الشروط وصُنف في مرتبة تتجاوز متوسط منظومة الأمم المتحدة، ومع ذلك فهناك دائما مجال للتحسين. وسلَّم بوجود فروق في المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى وظائف الفئة الفنية من الرتب الصغيرة والإدارة المتوسطة، فأكد على أن البرنامج يُعوض ذلك في رتب الإدارة العليا. وأضاف أنه من أجل معالجة هذه الفروق تُركز المنظمة على ما يلي: (أ) التدريب؛ (ب) الترقية المُعجَّلة؛ (ج) تفضيل الاستقدام؛ (د) إدارة المواهب. وقال إن البرنامج الإنمائي يوافق على أن تحقيق المساواة بين الجنسين في صميم العمل الإنمائي للبرنامج وذلك لسببين: أن المساواة بين الجنسين أثبتت أنها استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر واللامساواة؛ وأنها تمثل قيم الأمم المتحدة.

٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٤: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ثالثا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣١ – قدم الموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة البرنامج الإقليمي لأفريقيا، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/RBA/2). وقدم مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/RAP/2 و Rev.1). وقدم مدير المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/RAS/3). وقدم مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/RPD/REC/3). وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/RPD/RLA/2).

٣٢ – وفي التعليقات عموما، أعرب أعضاء المجلس عن الارتياح للعملية الاستشارية الشفافة المتبعة في وضع البرامج الإقليمية في كل منطقة، وأعربوا عن سرورهم لملاحظة أن البرامج الإقليمية تتواءم مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومع البرنامج العالمي (DP/GP/3)، وتتواءم، وذلك هو الأهم، مع الأولويات الموضوعة إقليميا لبلدان المنطقة.

٣٣ – وشددت الوفود على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وأهمية تحقيق النتائج، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والحاجة إلى تعزيز ثقافة تحقيق النتائج. وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التركيز في جميع مجالات النتائج على الهدفين الرئيسيين للخطة الاستراتيجية، وهما: القضاء على الفقر، والتنمية الشاملة، فضلا عن الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أفريقيا. وإذ سلّمت الوفود باحتمال تداخل النتائج مع النتائج المتحققة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، شجعت البرنامج الإنمائي على الانخراط في تعاون وثيق مشترك بين الوكالات لتفادي الازدواج، وتعزيز التنسيق، مع التركيز على المزايا النسبية.

٣٤ – ووجه أعضاء المجلس الاهتمام إلى قضايا اللامساواة، والنمو المتقلب، وطبيعة الفقر المتعددة الأبعاد، وبخاصة في بلدان الصراع والبلدان المنكوبة بالكوارث، وضرورة بناء

القدرات وتوفير الخبرات. وأعربوا عن سرورهم للتركيز، على سبيل الأولوية، على الفئات الضعيفة والمستبعدة، وخصوصا ذوي الإعاقة والنساء والشباب، وحثوا على تعميم الاهتمام بهذه الفئات في جميع مجالات النتائج وفي أطر النتائج والموارد لكل برنامج إقليمي.

٣٥ - وشجعت الوفود على التركيز بدرجة أكبر على تعزيز وبناء أدوات وآليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد الإقليمي/العابر للحدود، ولا سيما نقل المعرفة التقنية بشأن الحلول الإنمائية القائمة على النُهج الإبداعية والشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص. وأشارت إلى أن الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من البرامج الإقليمية والبرنامج العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ستفيد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وينبغي أن تُسهم فيها. وأثار أعضاء المجلس مسألة الاختلال بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)، فأعربوا عن القلق لما لذلك من أثر محتمل على الوجود المادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - وردا على ذلك، أكد المديرون الإقليميون لأعضاء المجلس التزامهم القوي بالعمل معهم على تنفيذ البرامج الإقليمية وتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج من منظور إقليمي. وكرروا التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يظلان وسيلة تدخل ذات أولوية للبرامج الإقليمية، ومحورا رئيسيا لجميع أعمالها على المستوى الإقليمي والمستوى العابر للحدود. وأشاروا إلى أنه، تمشيا مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أسست البرامج الإقليمية على الأولويات الشاملة المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل، مع أخذ طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد في الاعتبار، والبناء على المزايا النسبية للمنظمة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج. وجرى التسليم بأن الاختلال بين الموارد الأساسية/الموارد غير الأساسية حقيقة واقعة وأنه لا بد للبرنامج الإنمائي أن يستخدم الموارد الأساسية لحشد تمويل إضافي. وأكدوا للمجلس أن البرنامج الإنمائي، استهدافا لتعزيز وجوده الإقليمي، ملتزم بالحفاظ على وجوده البرنامجي الاستراتيجي في جميع البلدان، على الرغم من ذلك الاختلال، وبمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل على السواء. وأكدوا للوفود أن البرنامج يُشارك منظمات الأمم المتحدة الأخرى مشاركة تامة في العمل على الصعيد الإقليمي.

٣٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٣: وثائق البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٨ - قدم المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/GP/3 و Corr.1، والمرفق).

٣٩ - وأشار أعضاء المجلس إلى أن البرنامج العالمي أداة أساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منظمة معرفية، وأعربوا عن تقديرهم للنهج الكلي المتبع، الذي يشمل كل مجالات العمل من أجل كفالة الملاءمة والمزايا النسبية. ورحبوا بالمجالات الخمسة ذات الأولوية، التي تستفيد من منظور عالمي وتستمد من الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأثنوا على البرنامج الإنمائي لتحديده مجالات محددة له فيها ميزة نسبية، على سبيل المثال، بناء القدرة على التكيف والمضي بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات إلى الأمام.

٤٠ - وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن البرنامج العالمي يتناول التوصيات المتضمنة في تقييم البرنامج العالمي السابق للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وشددت على أن نجاح البرنامج العالمي يعتمد على مشورة رفيعة المستوى متعلقة بالسياسات في المقر وتمويل ملائم، وطلبوا تفاصيل عما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل كفالة أن تكون لديه القدرة على التنفيذ.

٤١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لتركيز إطار النتائج والموارد على نواتج مختارة من الخطة الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧. بيد أن الوفود أعربت عن تحفظات بشأن إصدار التصويب لتقرير البرنامج العالمي الذي يُضيف مجالا جديدا للنتائج تشعر بأنه انحراف عن مجالات خبرة البرنامج الإنمائي المبينة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت إلى التحديات المستمرة التي تواجه الرصد والتقييم والإبلاغ، وضرورة تعزيز إطار النتائج والموارد ومؤشراته. وأوصت بتحسين إطار النتائج والموارد للبرنامج العالمي على نحو متواز مع إنجاز إطار النتائج والموارد للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٢ - واعترفت الوفود بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لمواءمة البرامج الإقليمية الجديدة مع البرنامج العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وطلبت توضيحا بشأن الهيكل العام للبرنامج العالمي وأفادت أنها تفترض أن الاستراتيجية الموحدة المقررة للبرنامج الإنمائي ستتناول هذه المسألة. وكررت التأكيد على أهمية البيانات القائمة على الأدلة في كفالة نجاح البرنامج العالمي وفي بناء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت على ضرورة كفالة إدراج الفئات الضعيفة وذوي الإعاقة واللاجئين والنساء والفتيات بوصفهم قوى محركة للتنمية، وإذ أكدت الوفود على دور البرنامج الإنمائي بصفته قائدا لعملية التنسيق في منظمة الأمم المتحدة شجعت البرنامج على إنشاء و تعزيز الشراكات في إطار البرنامج العالمي.

٤٣ - وأشار المدير المؤقت لمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رده، إلى أن البرنامج العالمي يُركز على المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي ويُركز على تحقيق نتائج جيدة في القضايا الاستراتيجية التي يمكن أن يُحدث فيها فرقا. وأضاف أن عمل البرنامج العالمي يقوم على التحليلات والبحوث التي تصدر عن مراكز السياسات العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل مركز أوسلو للحكم ومركز سنغافورة للتفوق في الخدمة العامة، ومركز سول للسياسات، ومركز ريو + ٢٠ للتنمية المستدامة، ومركز اسطنبول الدولي لدور القطاع الخاص في التنمية، ومركز نيروبي لتنمية الأراضي الجافة. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي يقوم بتعميم بناء القدرة على التكيف ومنع وقوع الكوارث والتعافي منها وهي تظل ركائز أساسية لعمله. وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بأن يقود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ويتعاون معها في جميع المجالات. وسلَّم بضرورة إيراد مزيد من التفصيل في ميزانية البرامج وتقييمه، وأكد على أن البرنامج الإنمائي سيركز على تحسينهما. أما فيما يتعلق بالتصويب، فقد أشار إلى أن البرنامج قد اتبع الإجراءات المعمول بها وأصدر التصويب بحسن نية حتى يعكس الأفكار، لا سيما المتعلقة بالقضاء على الفقر، التي يُشارك فيها الجميع. وتطرق إلى أثر متابعة التركيز على القضاء على الفقر في البرنامج العالمي.

٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٤: البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

عملية الموافقة على البرامج القطرية

٤٥ - قدمت مديرة فريق دعم العمليات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المعنون: ''تعديلات على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموافقة عليها'' (DP/2014/8).

٤٦ - وقالت إن أعضاء المجلس يُعربون عن تقديرهم للمبادرة الرامية إلى المواءمة بين وثائق البرامج القطرية للمنظمات ذات الصلة وتبسيط عملية الموافقة عليها. ويثنون على المنظمات لسعيها إلى تبسيط أدوات البرمجة وتحقيق الاتساق بينها بغرض تحسين التعاون بين البرامج القطرية وفقا للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٤٧ - وأضافت إن المجلس كان يود، مع ذلك، انطلاقا من روح الاتساق، أن يرى تناول مقترح مشترك خلال الجزء المشترك من جدول الأعمال. وقالت إن أعضاء المجلس، إذ يؤكدون على ضرورة إجراء مشاورات للمجلس في وقت مناسب، يشيرون إلى أنه بانتهاء الفترة التجريبية لمبادرة ''توحيد الأداء''، لا يتسنى للمجلس القيام بالموافقة على برامج قطرية

مشتركة على أساس مُخصص، وسيفضل أن يتناول التقرير تلك المسألة ويقترح حلا لها. وبالمثل، فإنهم بينما يُسلمون بأن تنسيق وثائق البرامج القطرية يتم على الصعيد القطري، يؤكدون على أن المجلس يتعين عليه أن يُشارك على نحو تام في العملية المشتركة، وأن يتم تحديد دوره على نحو أكثر وضوحا.

٤٨ - ولدى استعراض الشكل المقترح للبرامج القطرية ومحتواها اقترح أعضاء المجلس العناصر التالية، مؤكدين على ضرورة تغيير شكل وثائق البرامج القطرية تيسيرا لعملية الموافقة عليها: (أ) وضع ميزانية إرشادية، تُحدد الكيفية التي سيتم بها الاستفادة من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية؛ (ب) وضع إطار متكامل للنتائج والموارد؛ (ج) توفير معلومات عن مدى اتصال أطر النتائج والموارد بإطار النتائج والموارد الوارد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأولويات الوطنية؛ (د) وضع خطة للرصد والتقييم مشفوعة بالتكاليف.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوفود على أنه بالنظر إلى التحرك قدما نحو التنسيق، يتعين على المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الاشتراك بصورة أكبر في عملية وضع وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها، واقترحت استخدام خطط عمل مشتركة والاستفادة من الدروس والخبرات المكتسبة من البلدان التي طبقت ''توحيد الأداء''. وفيما يتعلق بالمساءلة بشأن وثائق البرامج القطرية، شدد أعضاء المجلس على أهمية إنشاء تسلسل واضح للمساءلة (من الإدارة العليا إلى موظفي البرامج)، لاستخدامه في عمليات تقييم أداء الموظفين. وأبرزوا أهمية مواءمة وثائق البرامج القطرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات والأولويات الوطنية ومبادئ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٥٠ - وردا على ذلك، أبرزت مديرة فريق دعم العمليات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجهود المتضافرة المشتركة بين الوكالات، المبذولة خلال المناقشات المتعلقة بإجراءات التشغيل الموحدة التي أسهمت في صياغة التقرير. وأضافت إن المجموعة الأولى من وثائق البرامج القطرية التي سترد إلى المجلس في دورته السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ ستعكس بالفعل تعديلاته المقترحة المؤسسة على الدروس والخبرة المكتسبة من مبادرة ''توحيد الأداء'' والقائمة على إجراءات التشغيل الموحدة. وقد تناول نموذج وثيقة البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل بعض الطلبات المحددة للمجلس، بما في ذلك إطار النتائج والموارد مشفوعا بأرقام للميزانية الإرشادية وخطة تقييم مشفوعة بالتكاليف الكاملة. وقالت إن النتائج المتعلقة بوثائق البرامج القطرية قد رُفعت مباشرة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري وتم مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأكدت للمجلس أن المشاورات المتعلقة

بوثائق البرامج القطرية تبدأ مبكرا على المستوى القطري مع جميع الأطراف المعنية الوطنية، وتستمر على مستوى المقر، وهي عملية تُتاح للمجلس فيها فرصة وافرة لإبداء التعليقات.

٥١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٤: المعنون ''تعديلات على إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والموافقة عليها''.

٥٢ - وعملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس، على أساس عدم الاعتراض، بدون عرض أو مناقشة، على البرنامجين القطريين التاليين، اللذين سبقت مناقشتهما في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣: ناميبيا من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والمكسيك من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

رابعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٣ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند. وعرض مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، (DP/CF/SSC/5).

٥٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم الكبير للدور القيادي الذي يضطلع به مركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعمله في بناء الشراكات، إذ يرجع إليه الفضل في أن نال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اهتماما واسع النطاق عبر منظومة الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن دعمها الكامل للإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأعربت عن سرورها لتركيزه على: (أ) مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ب) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) مساعدة الشركاء في وضع السياسات والخطط وإقامة الشراكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٥ - وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قد أخذ في الاعتبار شواغل الدول الأعضاء، بما في ذلك تأكيدها على مبادئ خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية. وأعربت عن ارتياحها لأن مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي قد تعاونا في تحديد تقسيم واضح للعمل، كما يرد في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والإطار الاستراتيجي لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأكدت على أنه لا ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يسعى إلى تكرير أو ازدواج عمل المكتب، بل يُركز في عمله

فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على مزاياه النسبية من خلال برامجه العالمية والإقليمية والقطرية.

٥٦ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لملاحظة أن مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أنشأ مجلسا مشتركا بين الوكالات معنيا بالنتائج لدعم أعمال منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي معرض الحديث عن موضوع ذي صلة، شجع أعضاء المجلس مجالس البرامج الإقليمية للبرنامج الإنمائي على أن تدعو المكتب للمشاركة في اجتماعاتها ومناقشاتها العادية المقررة. وأعربوا عن شكرهم للبرنامج الإنمائي لإتاحة حيز للسياسات العامة لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولدعمه المالي له، وأكدوا على أهمية توفير التمويل الكافي لمواصلة عمله. وشجعوا الدول الأعضاء التي هي في وضع يُمكنها من الإسهام في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على أن تقوم بذلك.

٥٧ - وأعربت الوفود عن تطلعها لقيام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور نشط في كفالة أن يحتل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكانة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحثت المكتب على أن يقود عملية وضع نُهج تنسيق جديدة لتعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي عبر منظومة الأمم المتحدة، في شراكة مع منظمات الأمم المتحدة ومن خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت الوفود على أن فهم وتعزيز المزايا النسبية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر أساسي لنجاحه عموما وأفضل استراتيجية لتعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن البرنامج يُدرك تمام الإدراك دوره الإشرافي بالنسبة لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويعمل عن كثب مع المكتب من أجل كفالة استقلاله وتقسيم واضح للعمل، حتى لا يتم تكرير أو ازدواج أنشطة البرنامج الإنمائي مع تلك المكلف بها مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت أن البرنامج الإنمائي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم دعمه الكامل للمكتب في اضطلاعه بولايته. ووجهت الشكر لأعضاء المجلس لاعترافهم بما يقوم به البرنامج الإنمائي من عمل لتعميم مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامجه العالمية والإقليمية وفي خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت إلى أن البرنامج سيستند إلى النماذج الإيجابية من أجل إدراج مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب في اللجان ذات الصلة المشتركة بين بلدان الجنوب.

٥٩ - ووجه مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الشكر إلى المجلس لدعمه الثابت وأعرب عن تقديره للبرنامج الإنمائي لرعايته المستمرة للمكتب، لا سيما دعمه المالي واحترامه لحيزه السياساتي. وأشار إلى أن الحضور القطري الواسع النطاق للبرنامج الإنمائي يتيح للمكتب المشاركة التامة للشركاء في العمل على المستوى القطري حيث يمكن أن يكون له أعظم تأثير على: (أ) خدمة احتياجات الدول الأعضاء؛ (ب) تحسين الدعم المقدم للمبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛ (ج) دعم التحالفات العالمية فيما بين بلدان الجنوب. وأكد للمجلس أنه، لدى إعداد الإطار الاستراتيجي، قام بما يلي: (أ) استند إلى الولاية التي أناطته بها الجمعية العامة؛ (ب) التمس الاستجابة للأولويات المحددة قطريا، والعمل من خلال نُهج متعددة الوكالات، وإضافة قيمة حقيقية، دون ازدواج أو تداخل؛ (ج) أسس عمله ضمن إطار قوي للنتائج والموارد يُركز على الرصد والإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ إلى المجلس. وشدد، في الختام، على أن المكتب يُدرك تمام الإدراك ولايته ويلتزم التزاما تاما بتلبية مطالب الدول الأعضاء والمجلس.

٦٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ووافق عليه.

خامسا - التقييم

٦١ - قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، وعرض مدير مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة التقييم لمنتصف المدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2014/5).

٦٢ - واعترف أعضاء المجلس بدور مكتب التقييم كرائد وقدوة في قيادة مهمة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقوية أثر التقييم على البرنامج والعمليات والمساءلة في البرنامج الإنمائي. وأثنوا على البرنامج الإنمائي والدور القيادي الذي يقوم به مكتب التقييم، مشيرين إلى أن خطة التقييم لمنتصف المدة أداة نافعة في تحديد إسهام البرنامج الإنمائي في مجالات عمله وشجعوا مكتب التقييم على مواصلة التماس واعتماد أساليب تقييم حديثة. وقالت الوفود إنها تتطلع إلى الآثار المترتبة على استعراض سياسة التقييم التي ينتهجها البرنامج الإنمائي واستعراض الأقران بالنسبة لتحسين القدرة على التقييم، وبخاصة فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف وأثنت على المنظمة لإنشاء الفريق الاستشاري المعني بالتقييم.

٦٣ - وأعربت الوفود عن دعمها للجهود المبذولة لتمحيص أثر عمل البرنامج الإنمائي في مجال الأزمات والحوكمة، وإعطاء الأولوية للتقييمات المشتركة التي تتجلى فيها أوجه التآزر؛

وبيان مستوى القدرة الاستيعابية لنتائج التقييم؛ واستخدام نتائج التقييم في النهوض بعملية صُنع القرار. ورحبت الوفود بخطط مكتب التقييم الرامية إلى تقييم نتائج التنمية وشجعت مكتب التقييم على العمل مع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين سلسلة نتائج الإدارة بهدف تحسين المساءلة. وأعربت الوفود عن تأييدها للمقترح الداعي إلى تغيير اسم مكتب التقييم ليصبح مكتب التقييم المستقل.

٦٤ - وأكدت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج الإنمائي يُركز بحرص على مبادئ التقييم المتعلقة بالمساءلة وبناء قدرات التعليم والمعرفة والاستفادة منها في عملية صُنع القرار وتوليد نتائج أفضل. وأشارت إلى أهمية بناء القدرة على إجراء تقييمات لا مركزية، وأن ذلك يرتبط ببناء القدرات الوطنية. ورحبت بتركيز الوفود على التقييمات المشتركة، التي ينبغي أن تكون عنصرا لا يتجزأ من البرامج المشتركة. وأضافت أنها تتفق مع القول بأن قُدرة البرنامج الإنمائي على استيعاب الدروس المستفادة من التقييم أمر أساسي لتحسين التعلم والبرمجة والأداء. وفي الختام، أشارت إلى أن خطة التقييم لمنتصف المدة ستكون متفقة مع المؤشرات والأهداف المُتضمَّنة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٦٥ - وأكد مدير مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن المكتب سيواصل التشاور معهم من أجل تهذيب الخطة، وسيقدم برنامج عمل مشفوعا بالتكاليف في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤. وأضاف أن المكتب يسره غاية السرور ارتفاع معدل الاستفادة من توصيات التقييم واستيعابها في البرامج العالمية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مما يُيسر جهود قياس التقدم في المستقبل. وأضاف أن المكتب سيعمل عن كثب مع إدارة البرنامج الإنمائي على مواءمة مؤشرات وأهداف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأشار إلى أهمية تحديد لغة تقييم مشتركة عبر البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالمعايير الإرشادية ومعايير الأداء. وقال إن أعمال الفريق الاستشاري المعني بالتقييم والاستعراضات الأخرى ستضيف إلى هذه الجهود المبذولة من أجل تحقيق المواءمة. وأشار إلى أن مكتب التقييم يُعزز شراكته مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠١٤ بشأن: (أ) تغيير اسم مكتب التقييم ليصبح مكتب التقييم المستقل؛ (ب) خطة التقييم المتوسطة الأجل.

تاسعا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٦٧ – قدم مدير مكتب الشؤون الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة للمجلس التنفيذي بشأن المقرر ٢٨/٢٠١٣ المتعلق بالموارد الإضافية المخصصة لتغطية التدابير الأمنية (DP/2014/6).

٦٨ – لم يُبد أعضاء المجلس أي تعليقات ردا على عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٩ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستجابة للمجلس التنفيذي بشأن المقرر ٢٨/٢٠١٣ المتعلق بالموارد الإضافية المخصصة لتغطية التدابير الأمنية.

عاشرا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧٠ – قدَّمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وعرض الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧١ – ورحب أعضاء المجلس بأعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبقيادة الأمين التنفيذي وأعربوا عن سرورهم لنطاق وتوجه الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما أعربوا عن الارتياح لملاحظة أن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يتواءم مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأثنوا على الصندوق للعملية الاستشارية المضطلع بها لدى وضع الإطار الجديد.

٧٢ – وما زال موقف الوفود إيجابيا بشأن العمل الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيما يتعلق بتمويل التنمية وتقديم المساعدة لأقل البلدان نموا، لا سيما للفئات الضعيفة، من خلال مخططات التمويل البالغ الصغر والائتمان البالغ الصغر والأدوات المالية الأخرى. وأعربت عن سرورها للأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها الصندوق في تحقيق اللامركزية والتنمية المحلية.

٧٣ – وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتجشمه الأخطار، ولما يبذله من جهود لالتماس نواتج تمويل ابتكارية والمشاركة فيها ولإنشاء صندوق استثماري. بيد أنهم نبهوا الصندوق إلى ضرورة اتباع قواعد مشاركة، وشجعوا الصندوق على مواصلة التماس وبناء شراكات ابتكارية مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية.

٧٤ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء استمرار النقص في الموارد الأساسية، وحثت الدول الأعضاء التي هي في وضع يُمكنها من زيادة مساهماتها في الصندوق على أن تفعل ذلك حتى يمكنه بلوغ الحد الأدنى لموارده الأساسية البالغ ٢٥ مليون دولار الضروري لدعم ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا. وشجعت الصندوق على بذل قصارى جهده لتعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من القطاع الخاص. وشددت على أهمية السلامة المالية للصندوق بالنسبة لأقل البلدان نموا، حيث يتسم عمل الصندوق بأهمية بالغة وأظهر دلائل على تحقق أثر مستدام. وشددت الوفود على أن توافر قاعدة موارد أساسية قوية سيتيح للصندوق مواصلة وجوده المادي في الأربعين بلدا من أقل البلدان نموا التي له وجود فيها، مع ملاحظة أن هدفه النهائي هو أن يكون موجودا في جميع أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٩ بلدا لمساعدتها على الخروج من فئة أقل البلدان نموا.

٧٥ - وأكد الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لأعضاء المجلس أن الصندوق ملتزم تماما بالعمل معهم وتحقيق اتساق أكبر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى طلب الوفود أن يهتدي الصندوق بالمبادئ الرئيسية للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وهي: القضاء على الفقر، والتنمية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفا. وأضاف قائلا إن الهدف النهائي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو أن يكون موجودا في جميع أقل البلدان نموا، بما في ذلك بلدان الأزمات، لكفالة تحقيق أقصى أثر. وشكر الوفود التي قدمت مساهمات بالفعل في الموارد الأساسية للصندوق، وأشار إلى أن الصندوق يواصل العمل على إقامة شراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها والدخول فيها، لا سيما في مجالات التمويل البالغ الصغر والتحويلات المالية والتأمين البالغ الصغر. وأشار إلى تشجيع الوفود للصندوق على أن يظل ابتكاريا وأن يتجشم المخاطر، مع توخي الحذر، مع اطلاع المجلس على آخر التطورات. وأكد أن الصندوق يُشارك بنشاط في مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأنه عضو في فريق العمل لما بعد عام ٢٠١٥ المعني بتمويل التنمية.

٧٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والنتائج الأولية لعام ٢٠١٣.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا - بيان المدير التنفيذي والتقييم

٧٧ - وجه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) الشكر إلى

الرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وقيادتهم وما قدموه من توجيه خلال عام ٢٠١٣ في مساعدة الصندوق على أن يُصبح أكثر تركيزا وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر خضوعا للمساءلة. وهنأ الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثا لعام ٢٠١٤، وقال إنه سيكون عاما فارقا بالنسبة لحقوق الإنسان والسكان والتنمية، وستكون فيه مشاركة الصندوق مع المجلس حيوية بشكل خاص.

٧٨ - وانتقل المدير التنفيذي إلى الحديث عن المواضيع قيد البحث فأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية التي وافق عليها المجلس للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وميزانيتها المتكاملة تجعلان الصندوق في وضع يتيح له الاستجابة بفعالية للتحديات القائمة، وبخاصة الإسراع بإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن صحة الأم والوفيات النفاسية قبل الموعد النهائي لذلك وهو عام ٢٠١٥. وأضاف إن عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ أظهرت أن برنامج عمل القاهرة لا يزال ذا أهمية بالغة في عام ٢٠١٤، ويُساعد على وضع إطار جديد للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ سيُسهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ عام ١٩٩٤، وإذ نوه إلى أن التقرير الشامل النهائي للاستعراض سيكون متاحا في أوائل عام ٢٠١٤، أشار إلى الرسالتين الأهم اللتين يمكن الخروج بهما من هذا التقرير، وهما: أن انعدام المساواة بجميع أشكاله يتزايد وأن على الأمم المتحدة أن تواصل الكفاح من أجل حقوق الإنسان، وتشجيع النهج القائم على حقوق الإنسان.

٧٩ - وأكد المدير التنفيذي على أن انعدام المساواة له أسوأ الأثر على أشد الفئات فقرا والمهمشين. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمشيا مع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة، يُركز على معالجة اللامساواة وحقوق الإنسان في المجالات التالية: (أ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك العنف والتمييز القائمان على نوع الجنس؛ (ب) صحة النساء والفتيات، لا سيما صحة الأم والوفيات النفاسية (الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية)، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ (ج) المراهقون والشباب، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، وإتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة؛ (د) التحضر والهجرة؛ (هـ) الحوكمة والمساءلة، لا سيما تعزيز المشاركة الحرة والشاملة والشفافة للمجموعات السكانية في اتخاذ القرار. وأكد على تركيز الصندوق على الفقر والإقصاء، وبخاصة على أشد فئات السكان ضعفا.

٨٠ - وأشار إلى أن مجالات تركيز الصندوق هي بوضوح في صميم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الصندوق سيعمل، في عام ٢٠١٤، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، على كفالة أن تكون مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية محل تركيز رئيسي لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد على أهمية أن تعمل الدول الأعضاء معا في العمليات العالمية مثل لجنة السكان والتنمية، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وفي تسوية الخلافات المتصلة بحقوق الإنسان.

٨١ - وسلط المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أولويات المنظمة في عام ٢٠١٤، التي تشمل بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة، وتحسين الإدارة القائمة على النتائج والرصد والتقييم؛ وتقييم الهيكل المالي للصندوق من أجل كفالة تحقيق المواءمة مع الخطة الاستراتيجية؛ والتوسع في تعبئة الموارد من خلال إقامة شراكات جديدة مع الجهات المانحة الناشئة والقطاع الخاص. وأعرب عن بالغ التقدير لدعم الجهات المانحة الثابت للصندوق، وأكد على أن وجود قاعدة موارد أساسية قوية هو السبيل لمواجهة التحديات القائمة والاضطلاع بتكليف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٢ - وتطرق أيضا إلى عمل الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات من أجل تعميم البرمجة ذات الصلة بالقضايا الجنسانية في الجهود المبذولة للإنعاش وإعادة البناء، لا سيما في سورية والفلبين وجمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٤. وكرر التأكيد على التزام الصندوق بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة والوفاء بولايته فيما يتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وأضاف إن الصندوق يُشارك مشاركة تامة في أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع خطة عمل الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وفيما يتعلق بالتعاون بين الوكالات، وجه الانتباه إلى البرنامج المشترك الناجح للصندوق مع اليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وأكد على عدم قابلية مسائل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية البشرية المستدامة للتجزئة، وناشد المجلس أن يعمل مع الصندوق من أجل إكمال المسيرة التي بدأت في القاهرة في عام ١٩٩٤.

٨٣ - وشكر أعضاء المجلس المدير التنفيذي على قيادته خلال الفترة الانتقالية وأكدوا على أهمية عمل الصندوق لا سيما على الصعيدين الإقليمي والقطري في توجيه جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واتفقوا على أن عام ٢٠١٤ هو عام حاسم بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنظر إلى الخطة الاستراتيجية الجديدة وبدء تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وقالوا إنهم يتطلعون إلى مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، لكفالة أن تتبوأ مبادئ برنامج عمل القاهرة مكانة بارزة

في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما يتطلعون إلى قراءة تقرير استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمشاركة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ووجهت وفود من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاهتمام إلى أهمية توافق آراء مونتفيديو بشأن السكان والتنمية بوصفه محركا إقليميا لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وحذر وفد آخر من الجهود التي تُبذل لتكثيف المناقشات الحكومية الدولية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشأن مسائل إشكالية، لا سيما في المؤتمرات الإقليمية.

٨٤ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لما يضطلع به من أعمال على الصُعد العالمية والإقليمية والقطرية، وأكدوا على عمله في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية - فقد تم انتشال كثيرين من براثن الفقر وأتيحت للنساء فرص أكبر للاستفادة من برامج الصحة العامة، نتيجة لمنظور الصندوق فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية. وأعربت بعض الوفود عن قلقها، على الرغم من التقدم المحرز، لاستمرار انعدام المساواة بين الجنسين إلى جانب الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة، ولأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بصحة الأم والوفيات النفاسية لن يتحقق في الموعد النهائي المقرر وهو عام ٢٠١٥. وحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على بذل قُصارى الجهود للإسراع بتحقيق الهدف ٥، وكفالة الإدراج الكامل لمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فيها.

٨٥ - وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يُركز على الشمول وعلى أشد الفئات ضعفا. وحثت الصندوق على مواصلة معالجة قضايا التمييز المستمر وتعزيز حماية حقوق الإنسان مع التزام الحساسية إزاء المنظورات الثقافية والدينية. وأعربت عن تقديرها لتركيز الصندوق على تقديم خدمات صحية تفضيلية للشباب والمراهقين، لا سيما في مجال تنظيم الأسرة والتثقيف الصحي الشامل والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وشددت على أهمية عمل الصندوق فيما يتعلق بتحقيق المساواة والتنمية الشاملة في البلدان المتوسطة الدخل، التي لا تزال تُعاني من فقر متأصل. وأعربت بعض الوفود عن دعمها القوي لمبدأ عالمية الأنشطة التنفيذية وعن حرصها على إزالة العقبات المالية التي تعوق وجود الصندوق في بلدان معينة. وأعربت الوفود عن سرورها بأعمال الصندوق في مجال بناء القدرة على تحليل البيانات وتركيزه على البرمجة القائمة على الأدلة، وعن دعمها للجهود المبذولة لتقوية وظيفة التقييم في الصندوق من خلال إنشاء مكتب جديد للتقييم تابع للصندوق.

٨٦ - وأثنى أعضاء المجلس على الصندوق لما يقوم به من عمل في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية، لا سيما من أجل تعميم القضايا الجنسانية في عمليات التعافي وإعادة البناء، وشجعوا الصندوق على العمل على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وحثوا الصندوق على أن يقوم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بإيلاء الأولوية للاستجابة السريعة في حالات الكوارث وتحسين قدرته على القيام بذلك.

٨٧ - ووجه المدير التنفيذي الاهتمام، في رده، إلى مستويين هامين لمشاركة الصندوق أبرزهما أعضاء المجلس وهما: المستوى السياسي بما يكفل جعل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في محور مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومستوى الحقوق، بما يكفل حقوق الناس وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وقدرة المرأة على تحديد حقوقها. وأشار إلى تأكيد الوفود على الوفيات النفاسية وإتاحة حصول الجميع، وبخاصة الشباب، على خدمات تنظيم الأسرة وسُبل منع الحمل. وفيما يتعلق بالعمليات، أشار إلى تركيز أعضاء المجلس على الشفافية، وبدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة، والتركيز على النتائج ذات المصداقية. ووجه الشكر للوفود لدعمها للعمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق، لا سيما بشأن العنف القائم على نوع الجنس. ووجه الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي يقوم به الصندوق لإتاحة سُبل الحصول على الخدمات الأساسية في المناطق المنكوبة بالكوارث. وأضاف المدير التنفيذي أنه يتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس في عام ٢٠١٤، وأكد لهم أن النساء والفتيات في صميم الولاية الإنمائية للصندوق.

التقييم

٨٨ - قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان خطة التقييم الانتقالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المدرجة في الميزانية (DP/FPA/2014/2) والتقييم المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للبرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وقدمت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدورها، رد الإدارة على التقييم المشترك بين الصندوق واليونيسيف للبرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ورحبت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في بيانها، بالمديرة الجديدة لمكتب التقييم المنشأ مؤخرا التابع للصندوق وهنأتها على تعيينها.

٨٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لإنشاء مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان والنوعية الجيدة لخطة التقييم الانتقالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، المدرجة في الميزانية، التي أعدها مكتب التقييم التابع للصندوق، والتي اضطلع بها بشفافية

وعن طريق عملية استشارية فعالة واسعة النطاق. وهنأوا المديرة المعينة حديثا، وأضافوا أنهم يتطلعون إلى العمل معها ومع المكتب، وطلبوا موافاتهم بتقارير مستكملة منتظمة عن عمله.

٩٠ - وأكدت الوفود على الأهمية الحاسمة للتقييم بالنسبة لبناء المعرفة وتبادلها وضمان الجودة واتخاذ القرار على أساس الأدلة، والمساءلة. وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان لما أحرزه من تقدم في إنشاء مهمة تقييم أقوى، وشجعت الصندوق على اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز تلك المهمة وتنمية ثقافة التقييم عبر المنظمة. وقالت إنها تفهم أن سياسة التقييم المنقحة ستستتبع إجراء تغييرات تنظيمية تتطلب وقتا وموارد وتخطيطا، وأنه لا بد للصندوق أن يوازن بين أداء التقييمات وتنمية القدرات والتدريب، وذلك من أجل إضفاء الطابع المهني على مهمة التقييم.

٩١ - وفيما يتعلق بخطة التقييم الانتقالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المدرجة في الميزانية، أكدت الوفود على أهمية إدارة الخطة ورصدها، وأعربت الوفود عن تقديرها لمواءمتها مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والميزانية المتكاملة، فضلا عن قواعد ومعايير التقييم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأكدت على أهمية إدراج نتائج التقييمات المقررة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وطلبت إيضاحا عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق تمويل التقييمات. وطلب أعضاء المجلس معلومات عن المعايير المستخدمة في اختيار مواضيع التقييم، وأكدوا على أهمية تقديم توجيه صريح بشأن اختيار التقييمات وإجرائها. وأكدوا على أهمية معالجة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييمات التي يُجريها الصندوق. ورأوا أن التقييمات التي تُجرى على مستوى المنظمة ذات صلة وملائمة النطاق، ولكنهم أكدوا على احتمال التداخل بين تقييم تنظيم الأسرة، المدرج في خطة التقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتقييم منتصف المدة للبرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية المقترح لعام ٢٠١٦. ووجهوا الاهتمام إلى استخدام تقييمات الأثر، وشددوا على أهميتها المحتملة بالنسبة للتعلم.

٩٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لاشتمال الخطة للنهج المتبع لتحسين نوعية التقييمات المضطلع بها على مستوى البرامج مما ينبغي أن يُسهم في تعزيز مهمة التقييم على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لإدراجه تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و ''توحيد الأداء'' في الخطة الجديدة أيضا، وشجعت الصندوق على متابعة عمله في هذا المجال.

٩٣ - وفيما يتعلق بالتقييم المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف للبرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ورد

الإدارة، أثنى أعضاء المجلس على المنظمتين لما تضطلعان به من عمل مشترك في تنفيذ البرنامج المشترك وإجراء التقييم المشترك. وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل الصندوق واليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وأعربوا عن رغبتهم في أن يتم تعميم موضوع تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في جميع البرامج القطرية والإقليمية ذات الصلة. وشددوا على أهمية كفالة الاستدامة المالية للبرامج المشتركة، وحثوا الصندوق على استقصاء إمكانية وضع ترتيبات تمويل متعددة السنوات. وأضافوا أنهم يتطلعون إلى أن يروا مزيدا من البرامج المشتركة والتقييمات المشتركة في المستقبل.

٩٤ - وأعربت الوفود عن سرورها لنجاح البرنامج المشترك في تعزيز القدرة الوطنية وكفالة تولي الجهات الفاعلة الوطنية زمام القيادة. وأعربت عن تقديرها للنوعية الرفيعة للبرنامج واتسامه بالحساسية الثقافية في تكييف التدخلات المتعلقة بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث لتوافق الثقافات المحلية، مع العمل في الوقت ذاته على ترسيخها في نهج قائم على حقوق الإنسان. وأعربت الوفود عن سرورها للتقدم المحرز خلال المرحلة الأولى من البرنامج المشترك وشجعت الصندوق على مواصلة القيام بدور مركزي في المرحلة الثانية. بيد أن الوفود شددت على ضرورة أن يتخذ الصندوق التدابير اللازمة لمعالجة جوانب الضعف في البرنامج المشترك التي تم تحديدها في التقييم.

٩٥ - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لالتزامه بإقامة شراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها، وشجعوا الصندوق على النظر في فرص زيادة التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في البرنامج المشترك. وطلبوا معلومات إضافية عن المزايا المحتملة التي يمكن أن تضيفها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى هذه الجهود المشتركة.

٩٦ - وفيما يتعلق بعناصر البرنامج المشترك، أكدت الوفود على ضرورة وجود إطار للنتائج والموارد قوي وقائم على الأدلة تدعمه مؤشرات وخطوط أساس وأهداف برنامج تدريب كبار موظفي البعثات في مجالي الإدارة واستخدام الموارد (برنامج سمارت) لكفالة رصد وإبلاغ فعالين. وأضافت الوفود أنها تتطلع إلى أن ترى إطار النتائج النهائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، وحثت الصندوق على تحديد الثغرات القائمة في البيانات الأساسية ومعالجتها وذلك للاستفادة من التدخلات المقبلة، وطلبت تفاصيل عن مدى تحقق الأهداف وعن أنجح النُهج المتبعة.

٩٧ - وكان هناك اقتراح بوضع توجيهات موحدة مشتركة بين الوكالات لأعضاء المجالس المختلفة المعنيين باستعراض البرامج المشتركة بشأن أفضل نحو لإدارة المناقشات المقبلة عن التقييمات المشتركة.

٩٨ - وأكدت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ردها، التزام الصندوق بالتنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، الذين يشترك معهم الصندوق في وضع المبادئ التوجيهية السريرية بشأن برامج تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وأوضحت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تكن منشأة ككيان مستقل للأمم المتحدة وقت أن وضعت اليونيسيف والصندوق البرنامج المشترك. وأشارت إلى أن اليونيسيف والصندوق يتفاوضان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإشراكها على نحو تام في البرنامج المشترك المعني بتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس.

٩٩ - ووجهت الشكر للجهات المانحة التي تدعم إطار التمويل المتعدد السنوات عن طريق تقديم المساهمات المالية للمرحلة الثانية من البرنامج المشترك، وشجعت الجهات الأخرى، التي هي في وضع يُتيح لها أن تُقدم إسهامات إضافية، على أن تنظر في القيام بذلك. وقالت إنها توافق على أنه بالرغم من قوة إطار رصد النتائج فإنه يحتاج إلى تحسينات، وأن الصندوق سيقدم تقريرا إلى المجلس في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ عن التقدم المحرز بشأن تلك التحسينات. وبالمثل، أشارت إلى أن المنظمتين قد أدرجتا مسألة المعايير الاجتماعية ضمن إطار الرصد والتقييم للمرحلة الثانية. وأضافت أن الغرض هو استخدام تحليل البيانات لوضع مؤشرات أفضل وذات أهداف أكثر تحديدا لقياس الكيفية التي نجحت بها التدخلات في تعديل المعايير الاجتماعية التي تدعم برامج تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ومن ثم تربط التدخلات على نحو أوثق بالتغيير السلوكي المستدام. وفي الختام، أبرزت أهمية اتباع نهج إقليمي عابر للحدود إزاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في المرحلة الثانية.

١٠٠- وأشارت مديرة مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن لبنات البناء متاحة لتحويل مهمة التقييم، وأن مكتب التقييم ينتقل إلى مرحلة التشغيل، وهي عملية إدارة للتغيير. وقالت إنها تتفق مع تقييم أعضاء المجلس للتحديات المقبلة التي تواجه الموارد والقدرات والتركيز الاستراتيجي وتطور التقييم، وأكدت التزام الصندوق بإضفاء الطابع المهني على مهمة التقييم. وأشارت إلى الشواغل المتعلقة بتوقيت التقييمات المضطلع بها على صعيد المنظمة وإدراجها في استعراض منتصف المدة؛ وقالت إن الصندوق سيكون أقدر على موافاة المجلس بما يستجد بشأن مسألة التوقيت عقب مرحلة تحديد النطاق المقررة لهذه التقييمات في عام ٢٠١٤. وأضافت إنه فيما يتعلق بالقدرة على التقييم، يُشارك الصندوق في إقامة شراكات على المستوى الوطني لدى إجراء تقييمات البرامج القطرية، مما يتيح إطلالة على نوعية القدرات الوطنية التي يعمل معها الصندوق بانتظام. وأكدت على الأهمية المركزية

للحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان في أعمال التقييم التي يضطلع بها الصندوق، وأكدت للمجلس أن الصندوق سيستطلع الخيارات المتاحة لإجراء تقييمات للأثر في المستقبل، مع مراعاة ضرورة التنفيذ التام لخطة التقييم الجديدة.

١٠١- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٥: خطة التقييم الانتقالية المدرجة في الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٢- وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير التقييم المشترك المتعلق بالبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: الإسراع بالتغيير.

سابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٣- قدمت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج)، لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المعنون: ''تعديل إجراءات النظر في وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والموافقة عليها'' (DP/FPA/2014/3).

١٠٤- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للمبادرة الرامية لتنسيق وثائق البرامج القطرية للمنظمات ذات الصلة وتبسيط عملية الموافقة عليها. وأثنوا على المنظمات لسعيها إلى تحقيق تبسيط أدوات البرمجة وتنسيقها في جهد يرمي إلى تحسين التعاون بين البرامج القطرية تمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

١٠٥- وأضاف أعضاء المجلس أنه، على الرغم من ذلك، وانطلاقا من روح الاتساق، كان المجلس يود أن يجري تناول مقترح مشترك خلال الجزء المشترك من جدول الأعمال. وإذ يؤكد أعضاء المجلس على ضرورة إجراء مشاورات في الوقت المناسب، يلاحظون أنه، بإنتهاء الفترة التجريبية لمبادرة ''توحيد الأداء'' لن يكون في استطاعة المجلس تناول الموافقة على برامج قطرية مشتركة على أساس مخصص وسيفضلون أن يتناول التقرير هذه المسألة ويقترح حلا لها. وبالمثل، فإنهم، في حين يعترفون بأن تنسيق وثائق البرامج القطرية يتم على الصعيد القطري، فهم يؤكدون على أنه يتعين على المجلس أن يُشارك على نحو تام في العملية المشتركة، وأن يُحدَّد دوره بصورة أكثر وضوحا.

١٠٦- ولدى استعراض الشكل والمحتوى المقترحين للبرامج القطرية يقترح أعضاء المجلس العناصر التالية، مؤكدين على الحاجة إلى تغيير شكل وثائق البرامج القطرية لتسهيل عملية الموافقة عليها: (أ) وضع ميزانية إرشادية تحدد كيفية استخدام الموارد الأساسية والموارد غير

الأساسية؛ (ب) وضع إطار متكامل للنتائج والموارد؛ (ج) توفير معلومات بشأن صلة أطر النتائج والموارد بالأطر الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبالأولويات الوطنية؛ (د) وضع خطة للرصد والتقييم مشفوعة بالتكاليف.

١٠٧- وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوفود على أنه بالنظر إلى التحرك نحو المواءمة، يتعين على المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المشاركة بصورة أكبر في عملية وضع وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها، واقترحت استخدام خطط عمل مشتركة والبناء على الدروس والخبرات المستفادة من البلدان التي طُبق فيها ''توحيد الأداء''. وفيما يتعلق بالمساءلة بشأن وثائق البرامج القطرية، أكد المجلس على أهمية إنشاء تسلسل مساءلة واضح (من الإدارة العليا إلى موظفي البرامج)، واستخدام هذا التسلسل في تقييمات الأداء. وركز أعضاء المجلس على أهمية مواءمة وثائق البرامج القطرية مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات، ومع الأولويات الوطنية ومبادئ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

١٠٨- وأكدت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأعضاء المجلس أن الصندوق سيعمل عن كثب معهم لتهذيب عملية مواءمة البرامج القطرية والموافقة عليها. ولاحظت أن المنظمات قد آثرت أن تنتظر نتيجة وتطور تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة على المستوى القطري قبل اقتراح إجراء تعديلات أعمق في شكل وثائق البرامج القطرية. وفيما يتعلق بالشفافية، أكدت على أن تقديم التوجيه من جانب المجلس ومشاركته في إعداد وثائق البرامج القطرية والموافقة عليها ينعكس على نحو تام في التقرير، ويُدرَج في البرامج الإقليمية والقطرية. وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق يبذل قصارى جهده لكفالة مواءمة وثائق البرامج القطرية على النحو التام مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومع الميزانية المتكاملة. وأكدت على التحديات الحقيقية التي يمثلها تحقيق الاتساق بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة، وكررت التأكيد على التزام الصندوق بالعمل مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز جهود المواءمة.

١٠٩- وعملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض ودون عرض أو مناقشة، على البرنامجين القطريين التاليين اللذين سبقت مناقشتهما في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣، وهما: ناميبيا من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والمكسيك من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١١٠- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٤ المعنون ''إجراء تعديلات على الإجراءات المتعلقة بدراسة وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واعتمادها''.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

١١١- ضمَّن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطابه الختامي أمام المجلس تأملات بشأن الرحلة التي قطعها المكتب خلال ولايته كمدير تنفيذي. ووجه الشكر لأعضاء المجلس لملاحظتهم إمكانات المكتب واتخاذهم مقررات رئيسية وتقديمهم التوجيه والدعم الثابت مما أتاح للمنظمة تصريف شؤونها وتحقيق النجاح.

١١٢- وأضاف قائلا إنه عندما تولى المدير التنفيذي مهام منصبه، كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يواجه تحديات خطيرة تتعلق بالإدارة المالية، والروح المعنوية السيئة للموظفين وضعف المصداقية. غير أن المكتب أثبت بمرور الوقت صلاحية نموذج تسييره للأعمال وأصبح نموذجا لإصلاح الأمم المتحدة، بفضل الكفاءة والشفافية والمصداقية الرفيعة. وأضاف أنه منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يتلقى المكتب بيانا لمراجعة الحسابات غير مشفوع بتحفظات، وفي عام ٢٠١٢ انتقل بنجاح إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتلقى بيانا ماليا مصدقا عليه غير مشفوع بتحفظات.

١١٣- وهذه التغيرات وفَّرت لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الأسس لتقديم الخدمات وتحقيق النتائج المرجوة لأشد الفئات احتياجا، وبصفة خاصة من خلال قدرته على العمل في إطار الحكومة من أجل بناء القدرات الوطنية، وفي البيئات الصعبة في أغلب الأحيان. وأضاف أن المكتب قد استوفى أرفع المعايير الدولية لأفضل الممارسات ومبادئ الاستدامة، بينما ظل يتعامل مع شركاء الأمم المتحدة وملتزما بولايته بموجب الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. بيد أنه لما كانت التحديات ما زالت قائمة، يظل المكتب ملتزما باليقظة ويمارس، بوصفه كيانا ذاتي التمويل، الحصافة المالية مدعوما بهيكل حوكمة يُركز على المساءلة. وقد ترسخت علاقة المجلس بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عبر السنين كما يتجلى في التشريعات الرئيسية وقرار إدراج اسمه ضمن اسم المجلس ذاته.

١١٤- وأشار إلى أن مستويات الروح المعنوية لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أعلى مستويات الروح المعنوية للموظفين بين جميع منظمات الأمم المتحدة، وهو يُركز على بناء المهارات والحفز عن طريق الاستثمار في التدريب وتنمية القدرات والتعلم مع ترشيد عمليات الاستقدام. وأضاف إن الشفافية شاغل أول، وأن المكتب هو أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تنضم إلى المبادرة الدولية لشفافية المعونة، مما يجعله أكثر اجتذابا للأعمال مع العالم الخارجي. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، قال إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان يود أن يلمس إحراز تقدم أكبر. وفي الختام، تطرق إلى أداء المكتب في عام ٢٠١٣ وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١١٥- وأثنى أعضاء المجلس على المدير التنفيذي لدوره القيادي في إنشاء فريق فني يستعيد المصداقية المالية للمكتب وتحقيق نجاحه عموما. ووجهوا الاهتمام إلى نموذج المكتب الناجح في تسيير الأعمال، الذي يُركز على الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة والذي يُعد نموذجا يُحتذى لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأشاروا إلى جهود المكتب وإنجازاته في وضع المعايير الإرشادية لعمله وفقا للمعايير الدولية، ودعم ''توحيد الأداء'' والعمل على تحقيق ممارسات ممتازة للشراء والإدارة البيئية، ورفع الروح المعنوية للموظفين إلى مستويات سامقة وإقامة شراكات دائمة مع الكيانات القائمة داخل الأمم المتحدة وخارجها.

١١٦- وأعرب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في رده، عن الثقة في مستقبل المكتب، وحث أعضاء المجلس على مواصلة تقديم التوجيه والدعم للمسيرة الإيجابية للمنظمة ومن أجل الاضطلاع بولايتها الفريدة بنجاح.

١١٧- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٦ المعنون: ''الإعراب عن التقدير للسيد إيان ماتسون، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤''.

الجزء المشترك

ثامنا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

١١٨- قدم مدير مكتب الشؤون الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير البرنامج عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢ (DP/2014/7 والمرفقات). وقدم نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢: حالة التنفيذ (DP/FPA/2014/1، والمرفق). وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢ (DP/OPS/2014/1).

١١٩- ورحب أعضاء المجلس بآراء مراجعة الحسابات غير المشفوعة بتحفظات بشأن المنظمات الثلاث، وبالتقدم الذي أحرزه كل منها في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأثنوا على كل منظمة لنجاحها في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واعترفوا بالتحديات الهائلة التي تواجهها هذه المنظمات، فضلا عن مزايا تحسين الإدارة المالية والرقابة والشفافية. وقالوا إن المجلس يتطلع إلى العمل مع المنظمات من أجل مواجهة هذه التحديات.

١٢٠- ورحبت الوفود باستحداث ميزانيات متكاملة، وأيدت طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إدراج معلومات عن الموارد البشرية، ولا سيما عن أثر المناصب التي تُموَّل من مصادر متعددة، ومظروف الموارد، والشؤون المالية والمشتريات، في الدورة العادية الثانية عام ٢٠١٤. وحثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يواصلا تعزيز الضوابط الداخلية وتحسين مراقبة المكاتب القطرية ورصدها، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المتبقية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في الوقت المناسب، وأن يواصلا كفالة الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بالمشتريات، وتتبع المخزون، والتسويات المصرفية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢١- رحب أعضاء المجلس بتلقي المنظمة لرأي مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات لعام ٢٠١٢، لفترة السنتين الثالثة على التوالي، بما في ذلك خلال عامها الأول لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعربوا عن تقديرهم لجهود البرنامج الإنمائي لمواصلة الاضطلاع بمهامه المتعلقة بمراجعة الحسابات، على الرغم من انخفاض الموارد، وحثوا البرنامج الإنمائي على مواصلة توفير الموارد اللازمة، مشيرين إلى البيئة التي تُعاني قيودا في الموارد. وأعربوا عن سرورهم لملاحظة التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة أولوياته العليا التسع ذات الصلة بمراجعة الحسابات، ورحبوا بالجهود المبذولة لتحسين تصميم البرامج والمشاريع ورصدها وتقييمها وإدارة المشتريات والأصول.

١٢٢- وإذ أشار المجلس إلى الزيادة المُقدَّرة في الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، رحب بخطة تمويل البرنامج الإنمائي التي ستساعد على تحقيق التوازن في التمويل لكل من البرنامج والالتزامات من أجل تحقيق الاستدامة المالية الطويلة الأجل للمنظمة. وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على اتخاذ الخطوات اللازمة لمواصلة تخفيض عدد التوصيات المتبقية المتعلقة بمراجعة الحسابات، لا سيما فيما يتعلق بعمليات التسوية المصرفية. وأضافوا أنه لا يزال هناك بعض القلق بشأن إدارة المخاطر ذات الصلة بالمشتريات، ولا سيما بشأن خفض المزاعم المتعلقة بالغش. وقالوا إن هناك اهتماما بتنفيذ العطاءات الالكترونية كأداة للنهوض بالشفافية وتعزيز سجلات الوثائق.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٣- أثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لعدم وجود أي تحفظات في رأي مراجعي الحسابات على الحسابات المتعلقة به لعام ٢٠١٢، وأعربوا عن ارتياحهم

لملاحظة التقدم المحرز في زيادة عدد التوصيات التي يجري تنفيذها، والانخفاض العام في عدد التوصيات المقدمة. وأعربوا عن سرورهم لبلوغ شُعبة خدمات الرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان مستوى العمل بكامل طاقتها، وحثوا الصندوق على تعزيز تلك القدرة حتى يمكنه القيام بمهمته لمراجعة الحسابات بصورة فعالة.

١٢٤- وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لنجاحه في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ وشجعت الصندوق على مواجهة التحديات المتبقية حتى يتسنى له الاستفادة على نحو كامل من الفرص المتاحة عن طريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك تحسين نُظم الرقابة الداخلية، وتعزيز عملية اتخاذ القرار، والاضطلاع بعمليات مالية أكثر كفاءة.

١٢٥- وأشارت بعض الوفود إلى أهمية الإدارة السليمة للالتزامات فأعربت عن القلق إزاء الالتزامات غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين، مع الاعتراف في الوقت ذاته باعتزام الصندوق التمويل الكامل لهذه الالتزامات بحلول عام ٢٠١٧. وأضافت أن المجلس سيرصد نتائج خطة الصندوق لمواجهة الثغرة القائمة في التمويل، ويتطلع إلى نتائج الفحص السنوي لآلية التمويل.

١٢٦- وشدد أعضاء المجلس على أهمية كفاءة ومواءمة العمليات التجارية داخل منظومة الأمم المتحدة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى رؤية نتائج تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية في البلدان الرائدة الإثني عشر، وبخاصة ما إذا كان ذلك النهج قد حقق أهدافه المرجوة وأفضى إلى تقييم أكثر فعالية للشركاء المنفذين وتعاون أكثر فعالية معهم. وحثوا البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الاشتراك بصورة كاملة في عملية استعراض النهج المنسق للتحويلات النقدية.

١٢٧- وقال نائب المدير وكبير الموظفين الماليين لمكتب الشؤون الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رده، أن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة غير الممول تتصل بفترات سابقة. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد وافق على خطة تمويل مدتها ١٥ عاما، ولكنه سيُجري دراسة مستقلة للالتزامات لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه فترة التمويل. وأضاف أن البرنامج الإنمائي سيتقاسم نتائج تلك الدراسة مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني، وهي الطريقة التي يتبعها البرنامج الإنمائي، قال إن تأخير الإبلاغ يرجع إلى آراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات المتعلقة ببعض الشركاء، مما يُشكل نسبة قدرها ١ في المائة تقريبا من آراء مراجعة الحسابات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني. وعلى ذلك، فإن البرنامج الإنمائي ملتزم بتخفيض عدد آراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات إلى صفر. وأكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي يتخذ كل التدابير لتناول التوصيات الخمس المتبقية المتعلقة بمراجعة الحسابات.

١٢٨- وأكدت نائبة المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق سيُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تسعا من الإحدى عشرة توصية المتبقية لمراجعة الحسابات. وأكدت لأعضاء المجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بتسوية القضايا المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والنهج المنسق للتحويلات النقدية. وفي الختام، أشارت إلى أن الصندوق، بفضل منحة حصل عليها مؤخرا، سيقوم بتجديد كامل نظامه لإدارة المخزون مستخدما أحدث التكنولوجيات المتاحة.

١٢٩- وتناول نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ثلاث قضايا. ففيما يتعلق بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات نهاية الخدمة، أوضح أن المكتب ممول تمويلا كاملا. وفيما يتعلق بالأرصدة المشتركة بين الصناديق أشار إلى أن برنامج الأمم المتحده الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد قاما بتسوية هذه القضية منذ ست سنوات؛ وما تبقى القيام به هو إيجاد طريقة لتسوية الرصيد القديم. وأضاف أن المنظمتين قد اتفقتا في منتصف عام ٢٠١٣ على الاستعانة بفريق خارجي مستقل للانتهاء من هذه المسألة قبل وضع البيانات المالية لعام ٢٠١٣ في صيغتها النهائية. ومن المتوقع أن يُصدر الفريق حكمه النهائي بنهاية شباط/فبراير ٢٠١٤. وفيما يتعلق بمكافحة الغش، سلط الضوء على التقييم الإيجابي لمجلس مراجعي الحسابات لسياسات مكافحة الغش التي ينتهجها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتبارها من أفضل ممارسات الأمم المتحدة، فأوضح أن مجلس مراجعي الحسابات يشغله فعليا المستوى المنخفض جدا للغش المؤكد ويطلب من المكتب رصد هذه المسألة بعناية. وفيما يتعلق بإمكانية تقاسم أفضل ممارسات مكافحة الغش مع منظومة الأمم المتحدة، أوضح أن المكتب يستثمر، كجزء من مرفقه المعني بالنمو والابتكار، في إنشاء آليات لمكافحة الغش وفي التدريب وسيقوم بتقاسم ذلك مع شركائه.

١٣٠- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٤ المعنون: ”تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٢“.

حادي عشر - الزيارات الميدانية

١٣١- قدم رئيس فريق الزيارة الميدانية التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي إلى طاجيكستان (DP-FPA/2014/CRP.1)، وسلط الضوء على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.

١٣٢- واثنى أحد الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري للأعمال التحضيرية الممتازة للزيارة الميدانية وتنسيقها، وعلى الإدراج الممتاز لأعمال برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي في خطة التنمية الوطنية. وأضاف إن الوفد يُعرب عن سروره للتنسيق الممتاز مع الشركاء وكذلك مع الشركاء من خارج الأمم المتحدة. وأضاف إن ذلك مشجع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء دراسة لفريق الأمم المتحدة القطري في طاجيكستان من أجل الاستفادة منها بوصفها من أفضل الممارسات.

١٣٣- وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى طاجيكستان، في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.